الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

التعاقد مع الخبراء

■ إحسان شمران الياسري

أصدر مجلس الوزراء إعماماً أجاز فيه للوزارات التعاقد مع غير المتقاعدين.. وسبق لمجلس الوزراء أن خوّل الوزارات التعاقد مع المتقاعدين ممن تتوفر فيهم بعض المواصفات والقادرين على خدمة مؤسساتهم التي أفنوا حياتهم فيها، ومنحهم امتيازات معينة أهمها حصولهم على الراتب التقاعدي مضافاً" إليه مبلغ مقطوع (مليون دينار) بالنسبة لمن كان من الدرجة الأولى في الوظيفة (معاون مدير عام وخبير) و (مليونا دينار) لمن كان بمستوى أعلى.. وفي وقتها حُدد عدد من يجوز التعاقد معهم حسب المستوى الإداري لجهة التقاعد.. وهناك تفاصيل أخرى.

ويومها، كانت هناك وجهات نظر مختلفة حول دواعي القرار وصلته بالخبرات المتراكمة والانتفاع منها، والفرص الممكنة للطاقات المتعطلة في البلد، وكذلك تلك المتعطلة داخل المؤسسات، فضلاً" عن نمط العمل في تلك المؤسسات وقدرتها على خلق الخبرات والكفاءات من داخلها، وتهيئة الفرص للأفضل للتقدم إلى الأمام، ورفع الأغطية والحواجز والغبن الذي يلحق بهم..

وأثير أيضاً" موضوع العوائد التي يحصل عليها المتقاعد عندما يعاود العمل في مؤسسته، فيحظى براتب أو مكافأة تزيد على ما يحصل عليه من كان رئيسه أو زميله.. إضافة إلى فكرة إن هذا الشخص قدم ما عنده ومضى إلى حيث الراحة وكتابة المذكرات والتفرغ لعياله..

فيما يعتقد آخرون، إن هناك طاقات خلاقة خسرتها مؤسسات الدولة عندما أحيلت إلى التقاعد، ولم تستطع المؤسسة تعويضها بما متوفر لديها.. وهذا يعود للأسف إلى إن تلك الطاقات لم تحاول وضع خبرتها (أثناء مسيرتها في الوظيفة) تحت تصرف زملائها، بل إن بعضهم تصرف بأنانية غير معقولة من اجل إبقاء مفاتيح الخبرة والمعرفة والأداء في يده، لكي تنهار المؤسسة بمجرد خروجهم منها.

وبالعودة إلى موضوع السماح بالتعاقد مع غير المتقاعدين.. يعني السماح للوزراء بالتعاقد مع أشخاص لهم خبرة في ميدان معين، ممن لم يكونوا ضمن المؤسسة، أو الذين كانوا من أبنائها، ثم تركوها بالاستقالة أو الطرد أو ترك العمل..

وعلى قياس بعض الموظفين الذين أعيدوا للخدمة تحت ذريعة المتضررين من النظام السابق، أو المفصولين السياسيين، فقد يأتي إلى المؤسسة من الباب الجديد من كان احد المتطاولين عليها أو سارقيها، أو لمجرد انه كان يعيش بجوار شقة الوزير في لندن عندما كان معاليه يبيع الجرائد على أرصفة لندن أو مقاهيها، فإذا رشحه الوزير باعتباره خبرة أو مركزاً معرفياً، فمن يستطيع الاعتراض على معاليه، وكيف لمسؤولي الوزارة التحقق من خبرته إذا كانت مكتسبة من أرصفة لندن أو دمشق أو طهران أو صنعاء؟!

إن الدولة (أحياناً") تبذر الملايين للتأكد من صحة مقترح معين، فإذا ثبت إن المقترح لا جدوى منه، بعد تنفيذه بأشهر أو سنوات، فإن الأموال التي أهدرت لتحقيقه (فدوه) لصاحب المقترح ولمن انتفعوا منه..

ولنأخذ مثلاً" .. مقترح وزارة الكهرباء الذي طبقته في بعض أحياء بغداد قبل سنتين من خلال نصب منظم (الامبيرية) في كل بيت ليتسنى استمرار التيار الكهربائي في الحي.. فكما تذكرون، لم يستمر التيار، ولم يتحقق المقترح، بينما أهدرت مليارات الدنانير على أجهزة المنظم..

الخبر الفادح.. إن وزارة الكهرباء تريد إعادة الكرّه مجدداً" وتربط أجهزة تنظيم لأحياء أخرى (واحد في الكرخ والآخر في الرصافة) لمجرد وجود تخصيص يجب إنفاقه.. فهل يوقف مجلس الوزراء هذا المقترح قبل أن نضحك على أنفسنا؟!

ihsanshamran@yahoo.com

مأسسة المجتمع والوصول الى الدولة الناجحة

تندرج الحاجة الى (مأسسة) الحياة اليوم ضمن ضرورة من ضروريات الحداثة والتطور وجزء أساسي من تركيبة التنافس العلمي والاقتصادي، من حيث انها خلاصة ما توصل له علماء الإدارة والاجتماع في أفضل طرق لإدارة الدول ونجاحها وديمومتها. فالـ(مأسسة) ملازمة للتقدم والتطور والاستقرار السياسي والاقتصادي، كحال المجتمع التقليدي الذي تشكل العائلة نواة لتحقيق حالته الاجتماعية ومن ثم تماسكه واستقراره وأمنه.

عدنان الصالحي

الإشكالية تعانيها بعض الدول الناشئة التي قد تندرج تحت مسمى الدولة الفاشلة ناتجة من فهم طبيعة المؤسسات التي تدير الحياة وتنبثق منها، فهي تضع تصوراً إن المؤسسات الرسمية التابعة للحكومة فقط هي التي تقومها وتؤسس نجاحها، وهذا وان كان ضرورياً لفعل ذلك من حيث إدارة أمور الدولة وتنفيذ قراراتها وتقديم خدماتها لمواطنيها وما الى غير ذلك من الجوانب الفنية والإدارية.

إلا إن ما تنهض به الدول والمجتمعات عموماً من مؤسسات لا نقصد بها المؤسسات الرسمية الخاضعة للحكومات والتي يعبر عنها في المصطلح الإداري بالدوائر العامة، بل إن القضية ترتقي الى وجود مؤسسات غير رسمية تتمتع بالاستقلالية وتحقق استقرار الدولة والدفاع عن مصالح الافراد والجماعات العامة حالة من حيث الرقابة والمحاسبة، والمشاركة في رسم سياسة البلاد بالتعاون مع الحكومة المنتخبة وهي غير خاضعة لتوجيهات الحكومة بقدر خضوعها لدستور البلاد، وللعرف الأخلاقي والاجتماعي لذلك البلد.

والمؤسسة هي كلمة ذات دلالات متشابكة، تأخذ في علم الاجتماع السياسي تعريفات عدة فيعرفها (سي جي فريدريش) بأنها (مجموعة أعمال سياسية منظمة و مستقرة تقوم بوظيفة أو تهدف إلى غاية داخل النظام السياسي) ويعرفها (ماكس فيبر) بأنها (جماعات تصدر أو تتخذ إجراءاتها القانونية بنجاح نسبي داخل إطار من العمل المحدد، لأولئك الذين يعملون بطريقة قابلة للتحديد حسب معايير محددة).

أما التعريف الوظيفي فتوصف بأنها (كيان يقوم على مبدأ تنظيم معظم نشاط أعضاء مجتمع أو جماعة حسب نموذج تنظيمي محدد مرتبط بشكل وثيق بمشاكل أساسية أو بحاجات مجتمع أو اجتماعية أو بأحد أهدافها)، فيما نجد مفهوم المؤسسة أيضا عند علماء (الاتنولوجيا) مثل مؤسسات القرابة و المؤسسات الدينية التي تحدد أشكال التنظيم الاجتماعي، وعند علماء النفس الاجتماعي هو التبادل بين الأفراد الذي يخضع بشكل رئيسي لعلاقات (المؤسسة) التي هي الإطار الطبيعي لهذا التبادل.

تتكون المؤسسات من مركبات عدة، منها: الأفراد، والمجموعات، والتكنولوجيا، والهيكل التنظيمي الذي تمارس فيه بعض العمليات الإدارية مثل (التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة، والاتصال، واتخاذ القرار، والقيادة)، وتتضمن العمليات التنظيمية تفاعل الأجزاء وتداخلها لتحقيق الأهداف ضمن بيئة أكبر، بعواملها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والحضارية المختلفة، ومن الطبيعي أن تؤثر التنظيمات في هذه البيئات وتتأثر بها إلى حد كبير، تحيط بالمؤسسة عدة عوامل تؤثر وتتأثر فيها وتسمى بيئة المؤسسة، وتتكون من جزءين: (البيئة الداخلية للمؤسسة) و(البيئة الخارجية للمؤسسة).

من أهم تلك المؤسسات المشتركة في بناء الحياة والدول ومراقبة الحكومات هي:

١- المؤسسة الدينية: حيث تمثل ثقلاً أساسياً في توجهات المجتمع لمحاربة التسلط والاستبداد والدكتاتورية وصمام أمان للشعوب في إيجاد حياة المؤسسات، بل إن السبب الأول لبعث الأنبياء والرسل هو لإقامة دولة الحق والعدل والإنصاف بين بني البشر وهي لا تنتج الا بمؤسسات مختلفة ومتنوعة وليست سلطة حديدية حاكمة، وغني عن البيان فإن مسؤولية علماء الدين، هي امتداد لخط المصلحين عبر التاريخ وهي مسؤولية كبيرة بالدفاع عن حقوق البشرية وضمان دفع جور المتسلطين عنها.

ولعل اخطر ما نواجه اليوم هو محاولة البعض تغطية أنفسهم بلباس ديني أو التسلق على أكتاف الأديان لمنح دكتاتورياتهم قدسية مزيفة تحيط بهم وتمنع الناس عنهم لعلمهم بأهمية الدين وكرامته لدى الناس، وفي هذا السياق يقول سماحة المرجع الراحل الامام السيد محمد الحسيني الشيرازي (الفارق بين الإنسان وسائر الكائنات هو عقلانيته وروحانية عمله،.... فما يحتاجه الإنسان كجزء للتركيبة الاجتماعية من الأمور نابعة من نفسه وروحه كونه مرتبطاً بالسماء كارتباطه بالأرض، فإذا تمكن من السير في النسق الصحيح والارتباط بين هذه الجهات المختلفة، كان المجتمع مجتمعاً سليماً، والمجتمع المحتوي على مثل هذه اللبنات الإنسانية (المؤسسات) مجتمع سليم بينما إذا لم يتمكن من تصحيح مسيرته كان مجتمعا غير سليم).

٢- المؤسسة السياسية: يجمع فقهاء القانون الدستوري على ان الأحزاب ضرورة من ضرورات بناء دولة المؤسسات، بحيث لا يمكن الادعاء بوجود ديمقراطية حقيقية من دون وجود أحزاب تمارس نشاطها المعتاد، وتجرى المنافسة السلمية والسليمة بين هذه الأحزاب من خلال صندوق الاقتراع وبرامج العمل السياسي، حيث يرى الفيلسوف الفرنسي (بوردو) في أحد مؤلفاته، (أن من الطبيعي أن تكون السلطة من نصيب الغالب في صراع وتنافس يعتمدان على تصويت الناخبين، ولكن هذا لا يعني إلغاء باقي الخطوط السياسية)، فارتباط هذه الأحزاب بقواعد شعبية ومساحات مجتمعية تؤمن عدم التفرد بالسلطة من قبل جهة ما أو احتكارها لصالح فئة معينة بل إن مثل هذه التعددية يجب أن تكون العين الأمينة لقواعدها الشعبية في متابعة الأمور السياسية، لأننا نعرف أن الناس ليسوا بمستوى واحد من فهم العمل السياسي وخاصة بسطاء المجتمع، ولذلك فلابد من وجود من يمثلهم في فهم المعادلات السياسية والمراقبة بأن لا تنتفخ الحكومات أكثر من حجمها القانوني، لتتحول في لحظة ما الى دولة تابعة بجميع أجزائها الى مؤسسات حكومية مسيّرة بيد جهة واحدة سواء كانت شخصا أم حزبا.

٣- المؤسسة القضائية: صمام الأمان الذي يجعل البلدان تعيش بطمأنينة كبيرة كون وجوده يمثل حاجزاً ورادعاً لكل من يريد التعدي على حقوق الأبرياء، وحمايتهم من جميع المجرمين سواء ممن ارتدوا لباس الدولة أو من خارجها، عكس أن يكون مسيساً أو شكلياً فإنه لا يعدو أن يكون واجهة من واجهات السلطة التنفيذية التي ترسم الشكل القانوني لما يريده الحاكم لا غير، ولذا فإن الدول المتحضرة تجعل القضاء في مصاف علوية الدستور بحيث لا سلطة عليه إلا سلطة الدستور، وهو بدوره يملك قدرة دستورية واسعة لردع كل من يريد التجرؤ على حقوق الناس أو التسلط على البلاد والعباد خصوصاً بوجود قضاة يملكون شخصيات متجردة ذات قدرات قانونية وعلمية وأخلاقية.

٤- المؤسسة المدنية (منظمات المجتمع المدني): وجود مؤسسات المجتمع المدني في أي بلد مؤشر على وجود حياة تعددية وديمقراطية، شريطة أن تكون تلك المنظمات واقعية لا واجهة للسلطة الحاكمة او بوابات ظاهرية لمشاريع سرية، ولأهمية ودور تلك المؤسسات فإن الحكومات الشمولية تحاول قدر الإمكان إما تغييبها أو تسييسها، فهي بمثابة العين المراقبة لنشاط وأداء الحكومات ولا سلطة عليها سوى سلطة القانون والدستور الذي منحها حق العمل الميداني، ومن ذلك يمكن القول بان لمنظمات المجتمع المدني القدرة على إقامة دولة تتصف بالمؤسساتية فعلا في أي مجتمع إن عملت بسلطتها الدستورية والمهنية، ويمكنها أيضا أن تكون رديفا مهما في انضباط الحياة التعددية من جهة أخرى كون عدو المجتمع المدني ليس حرية الفرد ولا حرية الحكومة المنضبطة، بل الحرية المنفلتة لإحداهما أو للاثنتين معا.

٥- المؤسسة الإعلامية (السلطة الرابعة): والتي بدت في الآونة الأخيرة تتقدم بشكل مطرد نتيجة تطور وسائل الاتصال لتكون متغلغلة في جميع مفاصل الحياة وممتدة الى ابعد مناطق العالم، هذا التطور ولد زخماً هائلاً للتأثير على المتلقي تمتاز به هذه السلطة عن باقي المجالات، لتجعل من مادتها الإعلامية سلاحاً كبيراً فهي قادرة على الوصول للمتلقي في أي موقع في بيته أو مقر العمل، إن لسلطة الإعلام اليوم قدرة كبيرة في ضمان حقوق وحريات الناس بوقوفها ضد من يحاول التسلط أو التفرد بالحكم، و بلا شك فإن من يمارس مثل هذا الدور هو الإعلام المهني المستقل، وإلا فإن أغلب الجهات الرسمية وشبه الرسمية تمتلك إعلاماً خاصاً بها أيضاً إلا انه لا يملك من الأمر شيئاً أكثر من تمجيدها وتجميل صورتها.

٦- مؤسسة الرأي العام: مسؤولية مهمة في عدم تسلط الاستبداديين على مقاليد الأمور وخصوصا الشعوب التي تتمتع بحرية الانتخابات فهي قادرة على أن تكشف كل من ترى بان لديه قدرة نمو شخصية (الدكتاتور) والتفرعن تحت أي مسمى وإيجاد الشخص الذي يرى إن قوته ناتجة من قوة المجموع (أحزاب ومؤسسات دولة وقواعد شعبية) لا العكس، بحيث لا يرى لنفسه الفضل على أيّ منها في وجودها او ديمومتها، بل لابد من استشعارها وإشعاره دائما بان لا قوة حقيقية إلا بمشاركة الجميع وان من يفكر بأنه (الأوحد الأفضل) فعليه أن يهيئ نفسه للسقوط في منزلق الفشل، وان القوة الحقيقية ناتجة من مؤسسات تسند وتبني الدول.

إن الأسس التي انطلقت منها الدول الناجحة لم تكن وليدة فكر استبدادي او دكتاتوري لأن اغلب الحضارات والإنجازات شيدت بعقول جماعية مشتركة ومؤسسات بحثية في الميادين المختلفة، وعلى هذا المنطلق فإن التوجه نحو دولة المؤسسات هو تأكيد لشراكة الإنسان ودفعه نحو التكامل بإيجاد حياة المصالح والمنافع المشتركة العامة، وأن لا حياة منفردة ومنعزلة عن الآخرين، بل إن الانفراد هو مقدمة للجمود والانعزال ومن ثم الموت البطيء، وكل ذلك يلخص معنى مفهوم الدولة الفاشلة.

ثقافة التطلّع والطموح في عصر التطلعات والطموحات الأشمل

عبد المجيد حسن شياع

نعيش الآن في مجتمع يعد (الطموح) مسألة مطلوبة من قبل الجميع، وإن كان هنالك الكثير من المبالغة في التطلعات يتجاوز أحياناً الحدود كلها، ولا يقوم على أساس منطقي سواء كان ذلك بالنسبة للأوضاع السائدة في مجتمعنا الحالي التي تحيط بالفرد، او بالنسبة للقدرات الخاصة التي يمتلكها وتتوفر لدى هؤلاء الطامحين.. وقد يكون الطموح متعلقاً بالحصول على بعض المكاسب والمزايا المادية التي تشبع بعض الاحتياجات المشروعة لدى الأفراد، لكن بعض الأحيان يكون هذا الطموح موجها نحو أمور أدبية ومعنوية مثل تحقيق المكانة الاجتماعية العالية والمركز والسمعة الحسنة التي لا تستند بالضرورة الى أسس مادية، لكنها تعتمد الخبرات والعلاقات والتجارب والانجازات ودرجة التعليم ونوعيته،

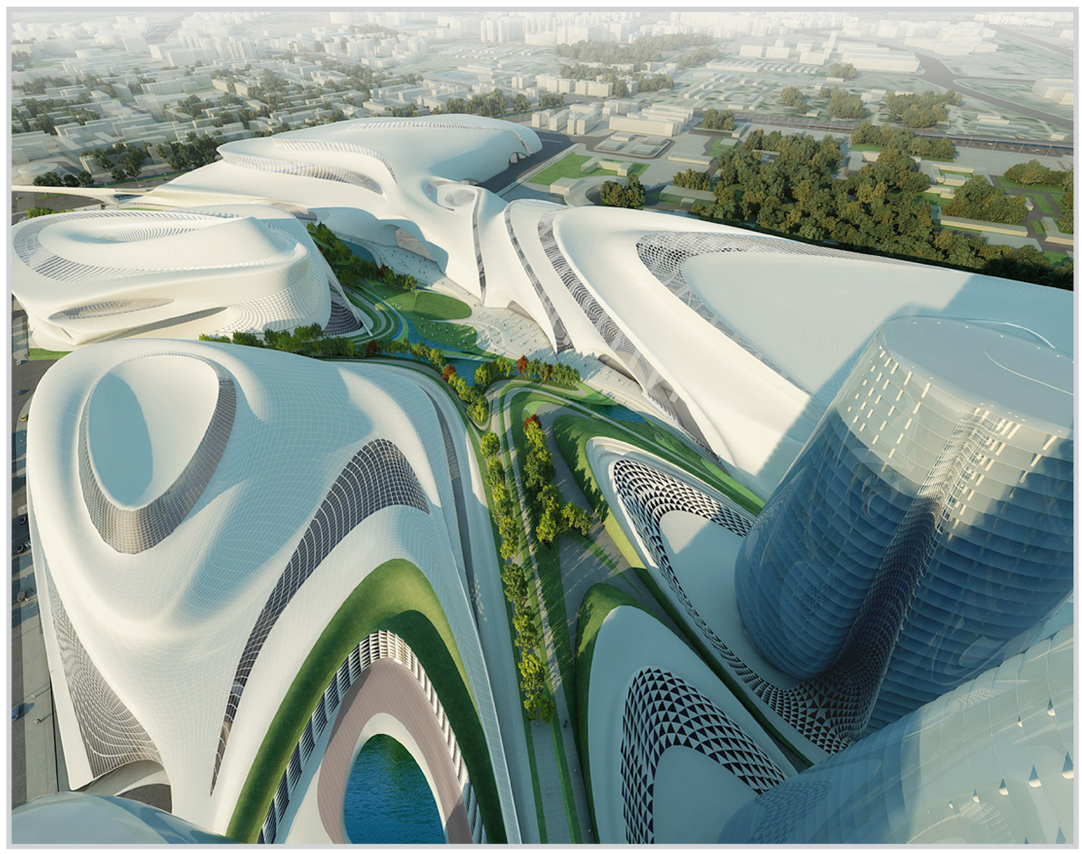

وفي المجتمعات النامية لدول العالم الثالث تلعب العائلة الدور الأساسي الذي يستند اليه الفرد في تطلعه، ويعتبر ذلك الانتماء مبرراً كافياً لذلك التطلع بالرغم من عدم توفر الإمكانات والقدرات الذاتية لذلك، وهو ما يختلف تماماً عمّا يحدث في المجتمعات المتقدمة، حيث يكون للمقومات الشخصية الاعتبار الأول فيها، وهو فارق كبير جداً انتبه اليه الكثير من الكتاب منذ وقت طويل، وقد عبر عنه احد كبار العلماء في القرن التاسع عشر وهو (سيرهنري مين)، عندما ميز بين المجتمعات التي تقوم على أساس المكانة التي تقوم على أساس العقد.

وليس من شك في ان التطلع أو الطموح هو خاصية أساسية لدى كل أفراد الجنس البشري وفي كل الأزمنة والعصور مع وجود اختلافات كبيرة بين الجماعات والأفراد من جهة وبين الوسائل والأهداف من جهة أخرى، فالتطلع عنصر مهم في الارتقاء والتقدم، لكن ما يميز العصر الحالي الذي يوصف بـ(عصر التطلعات) هو الظروف الدافعة بقوة كبيرة نحو التطلع غير المحدود وظهور فئات اجتماعية وفي كل المجتمعات الحديثة التي تجعل من التطلع هدفا وأسلوباً للحياة، وليس مجرد وسيلة، وإن كان يصعب تحديد موقع هذه الفئات الجديدة بدقة، في سلم التدرج الاجتماعي نظراً لعدم وضوح معالمها بدقة ونظراً لاختلاط المعايير التي توجه حياتها التي لم تنتظم بعد، لذلك فهو يقتضي بالضرورة حدوث نقلة من وضع معين الى وضع آخر، سواء كان ذلك على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي، وضرورة التاقلم مع الوضع الجديد، وهي عملية شاقة ولها متطلبات خاصة بها، ولعل ابسطها هو الانسلاخ الكامل من الوضع القديم والاندماج العضوي في الوضع الجديد بكل ما يميزه من سلوكيات وقيم ومبادئ، وان كان هؤلاء المتطلعون يرون ان هذه الملامح جامدة وتتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة وانها مظهر من مظاهر النفاق الاجتماعي الذي يميز التنظيم الطبقي الذي لم يعد يتماشى مع متطلبات الحياة في المجتمع المعاصر الذي يتيح فرصا متساوية للجميع، والأغلب ان أفراد الجماعات المتطلعة هؤلاء أو المتطلعين هؤلاء هم أبناء الطبقات والشرائح الدنيا الذين هيأت لهم ظروف التغيير السياسي والاجتماعي فرص الانفتاح والاتصال مع العالم، بحيث تولدت لديهم طموحات تدفعهم الى النزوح من إطار الطبقات الأدنى التي ولدوا فيها الى إطار الطبقات الأعلى التي كثيراً ما تتعارض منظومة القيم المرتبطة بها مع المنظومة التي عاشوا فيها واعتادوها، وأصبحت جزءاً من تكوينهم الذهني والوجداني، وليس في ذلك عيب بل انه قد يكون (قاطرة) التقدم في المجتمع لدينا، لكنه في الوقت ذاته يحمل كثيراً من المشكلات التي تؤثر سلبياً على بناء العلاقات وأنماط السلوك والقيم داخل المجتمع، وكثيراً ما يكون الوصول الى المستوى الحياتي الأعلى والأرقى مجرد انتقال شكلي بعيد تماماً عن الاندماج العضوي الكامل، نظراً للفجوة الثقافية والاجتماعية المتمثلة في قواعد القيم وأساليب الفكر والحياة، على الرغم من أنه يحقق المساواة في الفرص، والقضاء على الانفصال الكامل بين شرائح المجتمع.

من هنا كانت مجتمعات الغرب تهتم بنشر ما أصبح يعرف باسم (ثقافة التطلع) كأسلوب للحياة وكمطلب يعمل أفراد المجتمع على تحقيق أهدافه، وهذا الاتجاه يقتضي أن ننظر الى ثقافة المجتمع ليس فقط على أنها الماضي المتوارث أو الحاضر الذي نعيش فيه الآن، لكنه أيضا على أساس (التنمية)، وبذلك تكون الثقافة هادفة وتشجع على التطلع والنظر الى المستقبل، كما أنها تتطلب التنافس الذي نتطلع إليه نحن البشر، لرفع مستوى المعيشة وتحقيق المكانة الأكثر رقياً وتقدماً، لذلك فهي منظومة حركية دائمة التغيير، بالرغم من ثبات المقومات الأساسية، لذلك فثقافة التطلع تساعد في رسم خريطة لتحديد معايير النجاح والتقدم نحو مستقبل أفضل وتحديد المسارات لتحقيق تلك الأهداف، وربما تكون في المجتمع بعض الشرائح والفئات التي تعجز لأسباب خاصة عن تقبل كل متطلبات ثقافة التطلع وتطبيقها، لكن قد يكون تيسير التعليم وسيلة تساعد في التغلب على ذلك العجز.

المهم هو ان يعمل المجتمع على الاهتمام بصناعة الفرد والارتقاء بها وتنمية تطلعاته ومساعدته في تحقيقها، وفي الوقت نفسه إشراكه بقدر الإمكان في أنشطة الحياة حتى يشعر بوجوده وكيانه ودوره في حياة المجتمع، وربما يتطلب ذلك من المجتمعات ذاتها ان تعمل على تحديد الإمكانات التي يستطيع الفرد أن يختار منها ما يتطلع إليه في حدود قدراته الخاصة والظروف والأوضاع العامة والسائدة المحيطة به، فللتطلعات سياقات اجتماعية وتاريخية متعددة ومتشعبة تحتاج الى إبرازها وإلقاء الضوء عليها، مع برمجة حياة الأفراد تبعا لها، كما إن لها أبعاداً مستقبلية تأخذ في الاعتبار التحولات والتغيرات الحياتية التي تصاحب نمو الفرد وما يتطلبه ذلك من تعديل التطلعات وتوافقها مع إدراك أبعاد الظروف الخاصة بها، ولابد للشخص من أن يكون على وعي ودراية كاملة لما يرغب في الوصول إليه مع توفر الإرادة لديه للعمل على تحقيق تلك التطلعات والرغبات والإيمان بقدرته على ذلك.

وقد يطرح هنا التساؤل عن الكيفية التي يمكن بها التحول من مستوى اقتصادي متواضع الى مستوى اجتماعي مرتفع، وإلى مكانة اجتماعية أعلى وأرقى ولها قيمها ومبادئها الأخلاقية الراقية؟ مع الاعتراف في الوقت نفسه بحق الوصول الى هذه المكانة على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، وهو ما تلجأ إليه مجتمعات العالم الثالث، مما يساعد في التغلب على تلك العقبة بالرغم من صعوبة التطبيع الاجتماعي المصاحب لعمليات تغيير المكانة والمستوى السلوكي والاجتماعي والثقافي، وهو ما يراهن عليه المهتمون بدراسة ثقافة التطلعات في الغرب، نظراً لاتساع الفجوة وعمقها بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، بحيث لا تكاد توجد أرضية ثقافية مشتركة يمكن الاستناد إليها لردم تلك الفجوة العميقة.

وهم التناقض بين نتنياهو وليبرمان

حازم مبيضين

ليس مقنعاً ولا هو منطقي،ذلك البيان الذي أصدره مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو،والقائل إن خطاب وزير خارجيته أفيغدور ليبرمان في الأمم المتحدة،لا يمثل موقف حكومة الدولة العبرية حول تسوية النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين،وإن مضمون ذلك الخطاب لم يتم التنسيق في شأنه مع رئيس الوزراء،باعتباره المعني بالمفاوضات الدبلوماسية،وباعتبار أن التدابير المختلفة من أجل السلام سيتم تحديدها فقط حول طاولة المفاوضات وليس في أي مكان آخر. والواضح أن المقصود من خطاب ليبرمان هو إشارته إلى تبادل أراض مع سكانها كسبيل لحل النزاع،إضافة إلى اتفاق انتقالي بعيد المدى،ما يعني استبعاد تسوية نهائية،والترجمة الحقيقية لما أعلنه حارس الملاهي الليلية السابق،هي طرد الفلسطينيين من إسرائيل،في عملية تطهير عرقي بمباركة المجتمع الدولي ،والحقيقة أن ذلك يتطابق مع نمط تفكير الحكومة الإسرائيلية الراهنة بالكامل.

ما أعلنه ليبرمان المستبعد بسبب فجاجته عن مفاوضات السلام،ليس مسيئاً لفكرة السلام أكثر من استمرار عمليات الاستيطان في أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة،وإعلانه ضرورة التركيز على اتفاق انتقالي بعيد المدى مع الفلسطينيين، وهو أمر قد يستغرق بضعة عقود،ليس أخطر من مناورات قادة الدولة الصهيونية المستمرة منذ عقود،والدالة على أن فكرة السلام عندهم تتركز في ابتلاع كل أرض فلسطين وإخلائها من سكانها الفلسطينيين،وتحميل الدول العربية مسؤولية إيوائهم بغض النظر عن التسميات التي ستطلق عليهم،فهم إما سيكونون مواطنين أو لاجئين أو نازحين أو عائدين،واللغة العربية قادرة على اشتقاق تسميات أخرى قبل أن تنسى الأجيال القادمة أرضاً كان اسمها فلسطين،وهو ليس أسوأ من حيث المبدأ مع استمرار تهويد القدس التي لا يمكن الوصول إلى السلام من دون أن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية،التي يتهرب الإسرائيليون من العمل على بزوغها من خلال حل الدولتين المقبول عربياً ودولياً وفلسطينياً قبل ذلك.

ما يحاولون إقناعنا بأنه تناقض بين ليبرمان ونتنياهو،ليس سوى توزيع للأدوار بين قادة إسرائيل،يجب أن يلتفت إليه العالم الذي يتحدث عن التعايش بين الجيران،لأنه يثبت أن قادة إسرائيل لا يؤمنون بهذا التعايش الذي ارتضيناه ولو مكرهين،وعلى واشنطن التي تقود اليوم معركة السلام الشرق أوسطي،أن تتفهم هذه العقلية الصهيونية،بدل أن يواصل مبعوثها للشرق الأوسط الإعلان بأن بلاده تبذل جهوداً مكثفة لاستئناف مفاوضات السلام،الذي تعرف واشنطن بعمق،أن الفلسطينيين يؤمنون به ويسعون لتحقيقه،لكنهم لا يستطيعون المضي في محاولاتهم هذه،مع استمرار الاستيطان،الذي يعني بحسب ليبرمان ضم المستوطنات إلى الدولة العبرية،واقتطاع أراضيها مما تبقى من الأرض الفلسطينية. وعلى لجنة المتابعة العربية عند اجتماعها بعد أيام،أن تشد أزر الرئيس الفلسطيني وهو يسعى لإنقاذ ما يمكن إنقاذه،أما الركون إلى الاعتقاد بأن نتنياهو يسعى للسلام بإرادته،ومن دون ضغوط حقيقية،فإنه ليس أكثر من وهم،سيصحو العالم عاجلاً أم آجلاً على نتائجه المدمرة.